|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثالث - جنيف، 19-17 يناير 2018** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-3/8-A** |
| **27 ديسمبر 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| الولايات المتحدة الأمريكية |
| آراء الولايات المتحدة في مشروع التقرير النهائي بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية (ITR) |
|  |

مقدمة

تود الولايات المتحدة أن تحيّي رئيس فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR) على مشروع التقرير النهائي بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية. ونحن نعتقد أن مشروع التقرير يعكس بشكلٍ جيد ووثيق الآراء التي عبّرت عنها الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في مساهماتها وخلال مناقشات الاجتماعات بنسق مقبول ومفيد للجميع. وإلى جانب ذلك، فإن مشروع التقرير يتسق مع القرار 1379 الصادر عن المجلس.

وتود الولايات المتحدة في هذه المساهمة أن تعيد التأكيد على آرائها بشأن استعراض لوائح الاتصالات الدولية. وحتى إذا كان نطاق عمل الفريق EG‑ITR متصور على استعراض اللوائح، وذلك طبقاً للقرار 146 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين والقرار 1379 للمجلس، فقد عبّر الكثير بالفعل عن آرائه بإمكانية مراجعة لوائح عام 2012. وتودّ الولايات المتحدة أن تعبّر عن آرائها بشأن مخاطر عقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية (WCIT) لمراجعة لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012.

المناقشات

**موقف الولايات المتحدة إزاء لوائح الاتصالات الدولية:** لا تزال الولايات المتحدة ترى أن لوائح الاتصالات الدولية لم تعد قابلة للتطبيق على الغالبية العظمى لحركة الاتصالات الدولية أو مناسبة لها. بيد أن هذه البيئة الاحتكارية لم تعد موجودة في معظم البلدان، كما أنه لا يوجد أساس منطقي لمعاهدة تعالج الآثار المحتملة لهذه البيئة الاحتكارية على خدمات الاتصالات الدولية.

ولا يبدو أن وجود طبعتَين من لوائح الاتصالات الدولية يولّد أي حالات تضارب قانونية أو عملية. والولايات المتحدة ليست قلقة من أي حالة يحدث فيها تداخل بين وجود طبعتين من اللوائح وعمليات توفير خدمات الاتصالات الدولية وتشغيلها ولم يظهر أي من حالات التضارب هذه في المساهمات التي قدمت إلى هذا الفريق. وعلاوةً على ذلك، لم تقم معظم البلدان التي وقعت على لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 بالتصديق الرسمي اللاحق عليها، حيث إنه حتى يونيو 2017، لم يصدّق على المعاهدة من بين 89 بلداً من الموقّعين على لوائح الاتصالات الدولية إلا تسعة بلدان.

وقد أعربت الولايات المتحدة في بيانها الذي أدلت به في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية (WCIT) لعام 2012 عن شواغل جدية عدة حول نطاق ومدى انطباق لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012. وقد أعربنا بوجهٍ خاص عن قلقنا من أن بعض الأحكام تقع خارج غرض لوائح الاتصالات الدولية ونطاقها المنصوص عليهما في المادة 1 من هذه اللوائح في نسختيها لعام 1988 وعام 2012. ولا يزال يساور الولايات المتحدة هذا القلق.

**المؤتمر العالمي المقبل للاتصالات الدولية:** وفقاً لقرارات المندوبين المفوضين والمجلس ذات الصلة، ترى الولايات المتحدة أن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 في دبي هو وحده الذي ينبغي له تحديد عقد هذا المؤتمر من عدمه. وترى الولايات المتحدة أن أي مؤتمر عالمي مقبل للاتصالات الدولية محفوف بالمخاطر وسوف ينحرف بموارد الاتحاد القيّمة عن تنفيذ الرسالة الأساسية للاتحاد المتمثلة في تطوير الاتصالات الدولية. وعلاوة على ذلك، قد لا يتوصل مؤتمر عالمي آخر للاتصالات الدولية إلى توافق في الآراء بشأن القضايا وربما ينشأ عنه صدور مجموعة ثالثة من لوائح الاتصالات الدولية. ونرى أيضاً أن الصكوك التي تتسم بطابع المعاهدات مثل لوائح الاتصالات الدولية، ينبغي أن تتضمن أحكاماً يمكن أن تستمر مع الزمن. وفي بيئة اتصالات سريعة التغير ودائمة التطور، فإن أي محاولة تنقيح لوائح الاتصالات الدولية بأحكام ضيقة لكي تعكس "الاتجاهات الجديدة" سوف تجعلها متقادمة بمجرد اعتماد اللوائح. وبدلاً من استنفاذ الطاقة الجماعية في مؤتمر عالمي مقبل للاتصالات الدولية، ترى الولايات المتحدة أنه ينبغي للاتحاد أن يعمل بشكلٍ بنّاء من أجل مواجهة الفجوة الرقمية والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية لعام 2030.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_